



مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي

د. أحمد طلفاح



مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي

تعريف:

- مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر (Early Warning System (EWS في حالات تعرض الجهاز المصرفي للمالي للخطر.



أهمية مؤشرات الحيطة الكلية:

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.



- تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا .

- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها .



ما هي المؤشرات:

تشمل المؤشرات على جانبين رئيسيين:

- 1- مؤشرات الحيلة الجزئية لجمعية لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كل على حدا .
- 2- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي (أنظر الجدول)



مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مجموع مؤشرات الحيطة الجزئية

النمو الاقتصادي

مجموع معدلات النمو

تدهور القطاعات

ميزان المدفوعات

عجز الحساب الجاري

كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي

الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق)

معدل التبادل التجاري

تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال

التضخم

عدم استقرار التضخم

السيولة

تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية

التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك

الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي

نسبة القروض إلى الودائع

هيكل استحقاق الأصول والخصوم

تدابير لسيولة السوق الثانوية

الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق

مخاطر سعر الفائدة

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار السلع

كفاية رأس المال

نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر

التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال

جودة الأصول

مؤشرات المؤسسة المقرضة

تركيز الائتمان القطاعي

الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية

القروض غير العاملة

القروض للمؤسسات العامة الخاسرة

مخاطر الأصول

الاقتراض المرتبط

مؤشرات الرفع المالي



مؤشرات الحيطة الكلية (تابع)

مؤشرات الاقتصاد الكلي

أسعار الفائدة والصرف
التقلب في أسعار الفائدة والصرف
مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية
قابلية سعر الصرف للاستمرار
ضمانات سعر الصرف
ازدهار الإقراض وسعر الأصول
نوبات ازدهار الإقراض
نوبات ازدهار أسعار الأصول
إطار العدوى
العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية
الآثار الجانبية للتجارة
عوامل أخرى
الإقراض والاستثمار الموجه
لجوء الحكومة للنظام المصرفي
التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد

مجموع مؤشرات الحيطة الجزئية

مؤشرات خاصة بالسوق
أسعار السوق للأدوات المالية
مؤشرات على العوائد المفرطة
تصنيف الائتمان
هوامش العائد السيادي

مؤشرات المؤسسة المقترضة
نسبة الدين إلى حقوق الملكية
ربحية الشركات
مؤشرات أخرى لظروف الشركات
مديونية القطاع العائلي
سلامة الإدارة
معدلات الإنفاق
نسبة الإيرادات لكل موظف
التوسع في عدد المؤسسات المالية
الإيرادات والربحية
العائد على الأصول
العائد على حقوق الملكية
معدلات الدخل والإنفاق
المؤشرات الهيكلية



أولاً: مؤشرات الحيطة الجزئية

وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وهي تعرف بإطار (CAMELS): كفاية رأس المال- جودة الأصول- الربحية والإيرادات (الموجودات)- التمويل والسيولة- سلامة الإدارة- الحساسية لمخاطر السوق يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن CAMELS.



مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet Items) مثل المتاجرة في المشتقات Financial Derivatives. من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:



نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر Aggregate Risk-Based :Capital Ratios

● وهذا المؤشر يُقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المعدلة بالمخاطر (The Ratio of Capital to Risk-Adjusted Assets). إن انخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمالية وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر. بالإضافة إلى هذا المؤشر، يمكن النظر إلى جودة رأس المال (Capital Quality)، خصوصاً أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدان، كما أن مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1 Capital) والشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2 Capital) والشريحة الثالثة (Tier 3 Capital).



التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال Frequency Distribution of Capital Ratios

وتستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحد. ومثال ذلك أن تحسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من المؤسسات، كأبزر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام. أو حتى النظر إلى معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية.



مؤشرات جودة الأصول :Asset Quality Indicators

● بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات راس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول. كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها. ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان (Credit Risk) المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات Trusts والرهونات والاتجار بالمشتقات Financial Deviations. كما أنه في بعض البلدان مثل البحرين يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عمليات البنوك التي تقدم خدماتها لغير المقيمين Off Share Banks وذلك لإمكانية انتقال المخاطر منها إلى قطاع البنوك المقيم.



● إن تقييم جودة الأصول عادة ما يُنظر إليه من جهتين مختلفتين:

1. المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة (Lending Institution).

2. المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة (Borrowing Institutions).



1. مؤشرات المؤسسة المقرضة:

● التركيز الائتماني القطاعي Sectoral Credit Concentration:
التركز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع. كثير من الأزمات المصرفية حدثت أو تضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات، كما حدث في أزمة شرق آسيا حيث تركزت معظم القروض في قطاع العقارات. والصحيح أن تركيز القروض في مجمله خطير ويؤدي إلى انكشاف القطاع المصرفي إلى الأزمات في القطاعات الاقتصادية. والحال ينطبق على تركيز الائتمان في القطاع التصديري.



● الاقتراض بالعملة الأجنبية Foreign Currency-Denominated Lending: كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالاقراض بالعملة الأجنبية، لشركات محلية تفتقر إلى مصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.



القروض غير العاملة Non Performing Loans: إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة. وفي العادة، تحتسب نسبة القروض غير العاملة جنبا إلى جنب مع نسبة الاحتياطيات النفطية لهذه القروض. وهناك نسبة أخرى يمكن احتسابها في هذا المجال لتعطي مؤشرا عن الديون المشكوك في تحصيلها والتي لم تصنف ضمن القروض غير العاملة. إن ارتفاع نسبة القروض غير العاملة بشكل عام يظهر مشكلة سابقة بالنسبة لمحفظة الإقراض. كما أنه من المفيد أيضا في هذا المجال احتساب نسب الاسترجاع Recovery Rates (نسبة المسترد من القروض على شكل نقد إلى إجمالي القروض غير العاملة) حيث أن مثل هذه النسب تفيد في معرفة قدرة المؤسسة على متابعة قروضها.



● القروض للمؤسسات العامة الخاسرة - Loan Outstanding to Loss- Making Public Sector Entities: إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني إحصائية وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصاً أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع في الكامل أو حدث تأخير في دفعها .



● مخاطر الأصول Risk Profile of Assets: وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. إن انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال (مقرر بازل) حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاية رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل صفر وفقاً لتصنيفات بازل.



● الاقتراض المرتبط Connected Lending: وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقرضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها. إن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض يعكس نوع من مخاطر الائتمان بارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقرضين وعدم تنوع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقرضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية. كما أن الإقراض إلى مؤسسات مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يعتبر شائعاً جداً في كثير من الدول، وتكمن خطورة هذا النوع من الإقراض في أن الإقراض لمؤسسة (مالية أو غير مالية) مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يتم الموافقة عليه دون أي تدقيق في ملاءة المؤسسة المقرضة باعتبارها تتبع لنفس المجموعة التي تعمل ضمنها المؤسسة المقرضة.



● مؤشرات الرفع المالي Leverage Ratios: وتمثل نسبة الإصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية باعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط). إن ارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.



2. مؤشرات المؤسسة المقرضة:

● إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، وخصوصاً المؤسسات غير المصرفية. بالتالي، فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالاعتبار احتمالية المقرض على سداد القروض وذلك يعتمد على رغبة المؤسسة المقرضة والتدفقات المالية لديها.



● نسبة الدين إلى حقوق الملكية Debt-Equity Ratio: كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سُبقت بحالات اقتراض مفرط من قبل مؤسسات غير المالية، وبالتالي يصبح من الضروري متابعة نسبة الرفع المالي Financial Leverage بالنسبة للمؤسسات غير المالية. فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن يُنظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة. وكذلك من المهم أن يتم النظر إلى توزيع مديونية الشركات، ومدى تركيزها في القطاعات الاقتصادية كقطاع الانشاءات أو قطاع التصدير وغيره وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الاقتصادية.



● ربحية قطاع الشركات Corporate Sector Profitability: إن الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي Leading Indicator يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.



المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية: وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية Cash Flow Based Indicators كمؤشر تغطية الفوائد Interest Coverage Ratio والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات Operating Income إلى مدفوعات الفوائد. ويمكن استخدام مؤشرات مركبة مثل مؤشر Altman's Z-Score والذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية بالنسبة للشركات تتضمن جودة الأصول Assets Quality وأداء العوائد Earnings Performance والسيولة Liquidity وهذا مؤشر يطبق بالعادة على مستوى الشركة للتمييز بين الشركات الجيدة والشركات غير الجيدة. وهناك مؤشرات عديدة في هذا المجال التي من الممكن أن تعطي صورة واضحة عن وضع الشركات وتأثيرها على القطاع المصرفي مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات للحماية من الدائنين وغيرها.



● مديونية القطاع العائلي: وهذه المعلومات تفيد بالنسبة للمديونية الموجهة إلى القطاع العائلي وخصوصاً في البلدان التي تشكل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مجمل القروض مثل دول الخليج العربي.



مؤشرات سلامة الإدارة :Management Sounders Indicator

- سلامة الإدارة مهمة جداً في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق. وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات Operational Risk إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها.



● معدلات الإنفاق (Expense Ratios): إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة ويمكن أن يعود ذلك (ولكن ليس بالضرورة) إلى عدم فاعلية الإدارة.

● نسبة الإيرادات لكل موظف Earnings per Employee: بنفس المفهوم فإن انخفاض نسبة الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية والذي من الممكن (وليس بالضرورة) أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد الموظفين.



التوسع في أعداد المؤسسات المالية Expansion in the
Number of Financial Institutions: إن التوسع قد
يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أن بعض حالات الازدياد
السريع في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في
إجراءات التأسيس وهذا يعكس نوعاً من عدم جودة الإدارة وضعف
في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.



Earnings and Profitability مؤشرات الإيرادات والربحية :Indicators

● إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود إشكالات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي (غير الطبيعي) في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية مخفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:



● العائد على الأصول (Return on Assets (ROA): وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول. ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح مثل الأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها.



العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE): إن هذه النسبة المقاسة بصافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية. وعلى كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال. أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال. بشكل عام يمكن احتساب هذه النسبة، حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس المال الشريحة الأولى (Tier 1) والثانية (Tier 2) كما يمكن احتساب نسب رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.



معدلات الدخل والإنفاق (Income and Expense Ratios): إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المتاجرة أو غيرها. وحتى يمكن تحديد أي من عمليات المتاجرة التي تدر الأرباح (تجارة الأسهم، والسندات، أسعار الصرف، أو غيرها) في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تأكل هذه الأرباح. فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الرواتب والأجور أو مدفوعات الفوائد أو غيرها من النفقات.



المؤشرات الهيكلية Structural Indicators: هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية يمكن الاعتماد عليها، وهذه تعطي نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المالية ومنها درجة اتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبه عملاء المؤسسة المصرفية محددة فهذا قد يدل على ضيق في القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الاقتصادية. وهذا له تأثيره على جملة تكاليف المؤسسات المالية ورجحيتها. ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية اتساع الهامش بين سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع (Spread) وهذا يدل على البيئة التي تعمل فيها المؤسسة المالية وعلى الهيكل السوقي (Market Structure) للقطاع المصرفي والقوة الاحتكارية فيه كأن يكون سوق منافسة احتكارية (Monopolistic Competitions) أو احتكار قلة (Oligopolistic).



● مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators): في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي في المؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة بشكل عام تشمل جانب الأصول والخصوم، وليس فقط الأصول. في جانب الخصوم، يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي. كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في آجال الاستحقاق (Maturity Mismatching) بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير. وتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:



• التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية (Central Bank Credit to Financial Institutions: إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي (Solvency).



• التجرئة في معدلات الإقراض بين البنوك (Segmentation): إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك (Interbank Rates) تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطيرة. كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها. ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطرة كبيرة. مثلاً التفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين مؤسسة وأخرى أحياناً، أو عدم رغبة بعض المؤسسات بإقراض مؤسسات أخرى يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر عالية. بشكل عام القطاع البنكي هو أول من يكتشف وجود مشاكل في بعض البنوك في القطاع.



● نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية (Deposits as a Share of Money Aggregates): إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع M2 قد يعكس ضعفاً في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك. كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلة وتقدم خدمات مالية مختلفة. أو أن تكون هذه المؤسسات المالية غير المصرفية تتصرف تماماً كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.



● نسب القروض إلى الودائع (Loans-to-Deposits Ratio): تحسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين البنوك. وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين). إن ارتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغوطاً على الجهاز المصرفي، كما أنه يظهر أن الجهاز المصرفي يعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.



• هيكل استحقاق الأصول والخصوم (Maturity Structure of Financial Institutions' Asset and Liabilities): هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول (Asset Portfolios) مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة (Liquid Asset Ratio) والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. هذه النسبة تكشف عن مدى عدم التطابق في آجال الاستحقاق كذلك فإنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة. إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.



● سيولة السوق الثانوية (Secondary Market Liquidity): إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع (Depth and Breadth) للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض (Bid-Ask Spread) ومؤشرات التداول.



● درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية (Sensitivity to Market Risk Indicators: وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بمحافظ المتاجرة (Trading Portfolios) بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على أعداد كبيرة من الأدوات المالية من الأسهم، والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبلات والتي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع. وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها لها مقياس مختلف.



إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس قيم تحت المخاطر (Value at Risk) ويرمز له بـ VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة. وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط (Stress Testing) الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمتد بها محافظ المتاجرة في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في حالة الانهيارات. وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدم.



● مخاطر أسعار الفائدة: وتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المكتبة على أسعار الفائدة وسندات الشركات. وتحتسب هذه المخاطر وفقاً لمفهوم "الأمد" (Duration) الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة. كما يمكن توسيع مفهوم "الأمد" ليأخذ بعين الاعتبار مفهوم "التحدب" (Convexity) الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة غير الخطية Non-Linear بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.



- مخاطر الصرف الأجنبي: وتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومات الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتبة عليها . ولحساب هذه المخاطر يمكن استخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.



- مخاطر أسعار الأسهم: مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها (Volatility) ويمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" (Capital Asset Pricing Model - CAPM) أو "نظرية المضاربة في تسعير الأصول" (Arbitrage Pricing Theory - APT) والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة. عنصر المخاطرة في CAPM هو "بيتا" (Beta) الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط.



• إن معظم المخاطر السابقة تظهر أيضاً في المشتقات المالية حيث أن عنصر المخاطرة السوقي في المشتقات المالية هو ذات عنصر المخاطرة السوقي للأصل القائم (أسهم، سندات، أسعار فائدة، أسعار صرف، أسعار السلع) الذي تعتمد عليه هذه المشتقات. إلا أن شكل العلاقة بين عقود المشتقات المالية والأصل القائم يحدد كيفية تقدير المخاطر السوقية لهذه العقود. بالنسبة للمستقبلات (Futures) العلاقة خطية وبالتالي يمكن حساب هذه المخاطر مباشرة.



• أما بالنسبة "للخيارات" (Options) فإن العلاقة غير خطية ويمكن حساب المخاطر لها من خلال ما يصطلح على تسميته "باليونانيات" Greeks Letter مثل دلتا (δ)، جاما (γ)، ثيتا (θ)، فيجا (ν) وروه (ρ). وكل من هذه الأحرف تقيس العلاقة بين تغير أسعار "الخيارات" بالنسبة لمعاملات مختلفة.



فمثلاً: دلتا (δ) : تقيس أثر تغير أسعار الأسهم على أسعار عقود الخيارات
وجاما (γ) : هي المشتقة الثانية بالنسبة لتغير أسعار عقود الخيارات بالنسبة
لأسعار الأسهم (تقيس التحدب) "Convexity" وثيتا (θ): تقيس التغير
في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير الأجل. وفيجا (ν): تقيس تغير أسعار
عقود الخيارات بالنسبة لتغير ذبذبة أسعار الأسهم. وروه (ρ) : تقيس تغير
أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير سعر الفائدة.



● بالنسبة لعقود المقايضة (Swaps) على أسعار الفائدة والعملات فإنها تحتاج لنماذج الإفلاس والتحسين (Default and Recovery) لحساب المشتقات على المخاطر الائتمانية.



المؤشرات الخاصة بالسوق (Market Based Indicators):

● بالرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحزمة الجزئية الستة الداخلة ضمن (CAMELS) ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية.



• الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية
(Market Prices of Financial Instruments Issued
by Financial Institutions): إن انخفاض الأسعار السوقية
بالنسبة للأدوات المالية الصادرة عن المؤسسات المالية مقارنة بمتوسط أسعار
الأسهم في السوق يعطي انطباعا سلبيا على وضع المؤسسات المالية.
كذلك يمكن النظر إلى مؤشرات هوامش العوائد (Yield Spread)
بالنسبة للأدوات المالية المصدرة من قبل المؤسسات المالية ومقارنته بالفوائد
على الأدوات الصادرات من قبل المؤسسات والشركات الكبيرة (تحديدا
على السندات) لمعرفة جودة هذه الأدوات المالية وبالتالي وضع المؤسسات
المالية.



● العوائد المفرطة (Excess Yields): إذا كان العائد الذي توفره مؤسسة ما أو مجموعة مؤسسات يفوق العائد الذي توفره المؤسسات المشابهة بشكل ملفت فإن ذلك يعكس وضع يحتاج إلى التحليل لمعرفة سبب هذه الفروقات في العائد . حيث أن المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل بشكل عاجل توفر عوائد مرتفعة في العادة.



● التصنيف الائتماني (Credit Rating): بشكل عام التصنيف الائتماني المنخفض للمؤسسات المالية المحلية من قبل وكالات التصنيف العالمية مثل S&P و Moody's يعكس وضع مالي مهزوز على المستوى الدولي. كما أن التصنيف الائتماني للشركات يفيد في إعطاء صورة عن درجة الائتمان (Credit Worthiness) بالنسبة للمقرضين من الجهاز المصرفي. وفي كل الأحوال فإن مثل هذا التصنيف يعطي فكرة عامة، إلا أن صندوق النقد الدولي IMF ينظر إلى قدرة المؤسسات المالية بعينها دون النظر إلى إمكانية الحكومة في دعمه.



* هامش العائد السيادي (Sovereign Yield Spread): هذا العائد يمثل الفرق بين العائد على السندات التي تصدرها المؤسسات المالية والعائد على سندات الخزينة الأمريكية. وهذا الهامش يغطي نوعين من المخاطر، مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. بمعنى أنه كلما زاد هذا العائد فإن هذا يعطي إشارة إلى زيادة هذين النوعين من المخاطرة.



ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على القطاع المالي

يعتمد الجهاز المالي على مجمل النشاط الاقتصادي وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل. وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، مما يتطلب مراقبة بعض المتغيرات على الاقتصاد ككل وخصوصاً تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف. وهذه تشمل ما يلي:



مؤشرات النمو الاقتصادي (Economic Growth):

- معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي (Aggregate Growth Rates):
إن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقرضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في زيادة مخاطر الائتمان (Credit Risk). كثير من حالات الكساد تتبعها حالات إعسار مالي (Financial Distress).
- تدهور بعض القطاعات (Sectoral Slumps): تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية حيث أن ذلك يؤدي إلى اهتزاز وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية واحتياطياتها.



مؤشرات ميزان المدفوعات (Balance of Payments Indicators):

- عجز الحساب الجاري (Current Account Deficit): إن ارتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مع ما لهذا من تأثير سلبي على النظام المالي، خصوصاً إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل. الأزمات المالية تحدث بشكل عام عندما يشعر المستثمرون الأجانب بضخامة العجز في الحساب الجاري واعتباره حالة مزمنة ولا يمكن تحمله. مما يضطرهم إلى سحب استثماراتهم إلى خارج البلاد.



● الاحتياطات والدين الخارجي (Reserves and External Debt):
إن انخفاض نسبة الاحتياطات في الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) إلى الالتزامات قصيرة الأجل (Short Term Liabilities) ينظر إليه من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الاستقرار في النظام المالي. وهناك مؤشر آخر على كفاية الاحتياطات (Reserves Adequacy) يتمثل بعدد الأشهر من المستوردات من السلع والخدمات التي بمقدور هذه الاحتياطات تغطيتها. بالنسبة للدين الخارجي فإنه ينظر بالعادة إلى حجمه وخدمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات. كما ينظر إلى المؤشرات التي تتعلق بهيكل الاستحقاقات بالنسبة للدين الخارجي.



● شروط التبادل التجاري (Terms of Trade): تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري (أسعار الصادرات إلى أسعار المستوردات) كان سببا رئيسيا في الأزمات المالية في كثير من البلدان. وخصوصا في البلدان الصغيرة التي تتصف صادراتها بالتركيز في سلع محددة حيث أن التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات مصرفية. وفي المقابل، فإن التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري خصوصا المؤقت قد يحدث بعض المشاكل للقطاع المالي من خلال ارتفاع معدل التضخم وحدوث ما يعرف بالأسعار الفقاعية للأسهم (Stock Market Bubbles) والتي ترتفع فيها أسعار الأسهم بشكل يفوق القيمة الأساسية للأسهم (Fundamental Value) والتي تعكسها القيمة الحالية (Present Value) للأرباح الموزعة.



• **تركيبة وآجال التدفقات المالية (Composition and Structure of Capital Flows):** إن تركيبة التدفقات المالية ما بين استثمارات في المحافظ أو استثمارات مباشرة أو كونها تدفقات رسمية أو خاصة أو حتى من قبل أي مؤسسة ونوعها كبنك تجاري أو استثماري أو مؤسسة مالية له تأثير على الاقتصاد والنظام المالي في البلد . وكما أسلفنا فإن أجل هذه التدفقات التي تغطي عجز الحساب الجاري لها تأثير على سلامة الجهاز المصرفي .



مؤشرات التضخم (Inflation Indicators):

● درجة التذبذب في التضخم (Volatility in Inflation): إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. وفي المقابل، فإن الانخفاض السريع والكبير لمعدلات التضخم قد يؤدي إلى المستويات الإسمية للدخل والتدفقات المالية مما يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية. كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة خصوصاً في حالات الإقراض غير الحصيف (Imprudent Lending) "عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة".



مؤشرات معدلات الفوائد وأسعار الصرف (Interest and Exchange Rates)

● التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الصرف (Volatility in Interest and Exchange Rates) هو مخاطرة بحد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. إن انكشاف النظام المالي للهزات الخارجية يزداد كلما ارتفع عبء الدين الخارجي وكلما ارتفعت حصة الاستثمارات الأجنبية في المحافظ من مجمل حجم الاستثمار الأجنبي. بشكل عام ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة (Currency Mismatching) بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية. في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة انكشاف النظام المالي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية من خلال:



1. قناة استبدال الأصول (هروب رأس المال) Asset Substitution .
2. تدهور التصنيف الائتماني للمقترضين في الأسواق الناشئة .
3. تشوه المعلومات اللازمة للتصنيف الائتماني وبالتالي سيادة مشكلة الاختيار العكسي (Adverse Selection) .



• وفي المقابل، فإن انخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الاقتراض الخطر. كما أن لزيادة التذبذب في أسعار الفائدة المحلية والعالمية آثاراً سلبية جداً على النظام المالي مباشرة في حال عدم قدرة البنوك على تجنب مخاطر أسعار الفائدة وغير مباشرة من خلال تراجع جودة الائتمان المقدم من البنوك في حال قدرة البنوك على تلافي مخاطر أسعار الفائدة ونقلها إلى عملائها.



المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية (Level of Domestic Real Interest Rates) : إن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية قد يؤدي إلى الإعسار المالي في المؤسسات المالية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة Non Performing Loans (إلا إذا كان هناك معدلات نمو اقتصادي عالية). وفي المقابل فإن المستوى السالب لأسعار الفائدة الحقيقية قد يعكس نوع من الكبح المالي (Financial Repression) بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفوائد من قبل الحكومة.



● استمرارية ثبات أسعار الصرف (Exchange Rate Sustainability):
إن الارتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين في حين أن التخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية قد يحسن من قدرة المقترضين من قطاع الصادرات على خدمة الدين ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين - غير المصدرين - في تسديد الدين (خدمة الدين). كما أن التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف يمكن أن تخلق ضغوطا على كاهل القطاع المالي مباشرة من خلال تغير قيمة الأصول المالية في القطاع أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في الاقتصاد.



● ضمانات أسعار الصرف (Exchange Rate Guarantees): وجود ضمانات أسعار الصرف (سواء بشكل صريح أو ضمني) إلى جانب عدم التناسق بين السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف يعتبر من الأسباب الرئيسية في تذبذب التدفقات النقدية وزيادة مخاطر أسعار الصرف.



ازدهار الاقراض وأسعار الأسهم (Lending and Asset Price :Booms

• ازدهار الإقراض (Lending Booms): ويعبر عنها بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من البنوك ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي. مثل هذا النوع من الإزدهار يسود عادة قبيل الأزمات المالية الحادة. إن التوسع السريع في الإقراض من قبل المؤسسات المالية يحدث نتيجة لعدم الدقة في تحليل طلبات الإقراض، بالإضافة إلى ضعف البيئة التشريعية ووجود نظم ضمان (صریحة أو ضمنية) حكومية للمؤسسات المالية الخاسرة تشجع البنوك على أخذ مخاطر عالية مما يسهم في زيادة مخاطر الائتمان في الاقتصاد ككل.



• إزدهار أسعار الأسهم (Asset Price Boom): تعتبر السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب الإزدهار في أسواق الأسهم والعقار. حيث أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية. كما أن التدهور في أسواق رأس المال يقلل من دخول المؤسسات المالية وقيمة محافظها الاستثمارية وقيمة ضماناتها.



آثار الانتقال بالعدوى (Contagion Effect):

● بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية، فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا.



● الانتقال من خلال التجارة (Trade Spillover): عندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان (تدهور شروط التبادل التجاري) مقارنة مع البلد المنكوب الذي انخفضت عملته بشكل حاد .



• الارتباط بين الأسواق المالية (Financial Market Correlation): إن الترابط القوي بين أسعار الأسواق المالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة بين البلدان المختلفة يرى دائماً كمؤشر على إمكانية وجود مخاطر الانتقال بالعدوى (Risk of Contagion). وهذا النوع من المخاطر يعتبر مرتفع بين البلدان المتشابهة في صفاتها الاقتصادية والمالية بحيث ينتقل أثر الأزمة المالية من البلد المنكوب إلى البلدان الأخرى المشابهة له من خلال البنوك التجارية وتدفقات رأس المال.



العوامل الأخرى (Other Factors):

● الاقتراض والاستثمار الموجه (Direct Lending and Investment):
إن توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة قصرية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية (غير فروقات العائد) تؤدي دائماً إلى تخصيص غير كفء للموارد وهو ما يؤثر سلباً على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

● علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة (Government
Recourse to Banking System and Other Quasi-
Fiscal Imbalances) حيث أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.



● حجم المتأخرات في الاقتصاد (Arrears in the Economy): إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.



كيف يمكن استخدام مؤشرات الحيطة الكلية؟

• من المهم أيضاً في هذا المجال أن تقوم بتقييم شامل لمدى كفاءة الأطر المؤسسية والتنظيمية للقطاع المالي. وهذه الأطر تشمل على هيكل النظام المالي والأسواق والمعايير المحاسبية المستخدمة ومتطلبات الإفصاح ودرجة الشفافية وطريقة تصنيف القروض ونسب الاحتياطي القانوني والاختياري (الاحتياطي الفائض) ودرجة الرقابة المصرفية المستخدمة ونوعيتها والبنية الأساسية القانونية (خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات الإفلاس وحجز الاحتياطي). كما يدخل أيضاً في التقييم المستوى العام للأجور في الدولة وشبكات الأمان الاجتماعي.



• عن طريق الجمع بين مؤشرات الحيغة الكلية (هي في الأساس متغيرات كمية) ومؤشرات كفاءة الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية للقطاع المالي تكتمل الصورة عن مدى سلامة القطاع المالي.

• نظراً لأن أهمية كل مؤشر قد تختلف من بلد لآخر حسب الأوضاع التي يمر بها البلد المعني، فإن مؤشرات الحيغة الكلية ينبغي أن لا تستخدم بطريقة آلية، ويجب أن يستند التقييم إلى مجموعة شاملة من المؤشرات مع مراعاة البنيان الكلي والوضع الاقتصادي للبلد المعني ونظامه المالي.



كيفية قياس مؤشرات الحيطة الكلية؟

- لا جدال أن الاحصائيات الدقيقة ذات المصدقية هي أمر مهم جداً لحساب مقاييس الحيطة الكلية، ولكن يجب أيضاً التركيز على قابلية الإحصائيات للمقارنة الدولية وتوفر المعلومات بشكل شامل في الوقت المناسب.

- فعلى المستوى الفردي للمصارف، فإنه من المهم توفر المعلومات عن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر في وقت مناسب وبصورة شفافة تضمن حد أدنى من الإفصاح.



• والمهم أيضاً أن تقوم السلطات النقدية بنشر دقيق منهجي ومتسق عبر الزمن للإحصاءات النقدية والمصرفية التجميعية بما في ذلك تدفق الأموال أو الميزانيات التجميعية للقطاع المصرفي والمالي.

• بيانات المسح النقدي التي يستخدمها وينشرها صندوق النقد الدولي هي أحد المصادر المهمة لمقارنة الدولة وهي قد تشكل حجر الزاوية في بناء قاعدة بيانات نقدية دولية تستخدم لتكوين مؤشرات الحيطّة الكلية.



بعض المشكلات الإحصائية:

- غياب معايير متفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمقاييس الإحصائية والمحاسبية أو تنوع تلك المعايير عبر الدول المختلفة. مما يقلل من فائدة مؤشرات البيئة الكلية في الرقابة والمقارنة الدولية.
- ضعف كبير في المعلومات الخاصة عن جودة الأصول أو عدم دقتها مما يجعل مؤشرات البيئة الكلية غير كاملة ولا تعكس مخاطر الائتمان.



● استخدام الحسابات على المستوى الوطني في مقابل الحسابات الموحدة على النطاق العالمي. عادةً تجمع البيانات الرقابية باستخدام حسابات بأسلوب موحد عالمياً تشمل نشاط مصرف معين على النطاق العالمي في بيان مالي واحد يضمن رصد كل أنشطته.

● الميزانيات المستقلة والمصروفات والإيرادات خارج الميزانية تمثل مشكلة كبيرة خاصة عند تقييم الوضع للمؤسسات المالية.



خاتمة:

• يجب أن نتذكر دائماً أن الهدف الرئيسي من مؤشرات الحيلة الكلية هو التعرف على العلامات المبكرة التي تساعد على منع حدوث الأزمات المالية والتنبؤ بها قبل حدوثها حتى يستطيع صانع السياسة التعامل معها بشكل سليم وبسرعة.